خلال مؤتمر صحافي بالمطار شاركت فيه أيضاً «الإعلام» وغرفة الصناعة والتجارة

«الداخلية»: التأشيرة الإلكترونية تواكب التطور التقني الذي يحياه العالم الآن

■ معرفي: نهدف لتوفير الوقت والجهد والكلفة المادية

■ الحشاش: النظام تم تطبيقه على جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية

اللواء طلال معرفي يرد على أسئلة الصحافيين

اللواء المعيلي خلال المؤتمر

العميد الحشاش أثناء حضوره المؤتمر

كتب محمود اللافي

بالتزامن مع تدشين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد مؤخرا لنظام التأشيرة الالكترونية، عقد امس الاحد بمطار الكويت الدولي مؤتمر صحافي مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة الاعلام وغرفة الصناعة والتجارة وبحضور وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة جاسم الحبيب ومدير عام الإدارة العامة لشؤون الإقامة اللواء طلال معرفي ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني العميد عادل الحشاش ومدير عام الإدارة العامة لنظم المعلومات العميد مهندس علي المعيلي، والسيد عماد الزيد من غرفة التجارة والصناعة.

وقال اللواء المعرفي ان نظام التأشيرة الالكترونية يأتي في إطار الرؤية الاستراتيجية لوزارة الداخلية لتحديث العمل الأمني ودفع عجلة التطور في مختلف القطاعات الأمنية باستخدام احدث التقنيات العالمية والتي يحرص على تنفيذها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح، مضيفا ان المرحلة المقبلة ستشهد مزيدا من التوسع والاتقان بتطوير الخدمات الالكترونية الامنية لخدمة اهل الكويت.

وبين أن الهدف من هذه الخدمات الالكترونية الجديدة هو الاستفادة من التطور الهائل في المجال التقني وتبسيط الإجراءات والخدمات وإيصالها بصورة سريعة وسهلة لخدمة اهل الكويت والمقيمين وضيوف البلاد من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على مواصلة تقديم الخدمات الالكترونية في أجهزة وزارة الداخلية والحرص على مواكبة التقنيات التكنولوجية العالمية.

وأشار إلى أن توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، أكدت أن عنوان المرحلة المقبلة هو التوسع في الخدمات الالكترونية الذكية لأهل الكويت والمقيمين وضيوف البلاد بشكل يضمن تقديم الخدمات لهم بجودة عالية وبكل سهولة ويسر.

وشرح اللواء معرفي آلية العمل وطريقة استقبال الطلبات ومراجعتها وتدقيق الوثائق والمعلومات لصاحب التأشيرة، مبينا انه سيتم الرد على الطلبات المقدمة خلال فترة الدوام الرسمي وإبلاغ طالب التأشيرة فور اصدارها أو الاعتذار عن إصدارها عن طريق البريد الالكتروني.

وعرض اللواء معرفي إحصائيات إجمالي طلبات التأشيرة الالكترونية منذ تدشينها بتاريخ 2016/7/21 وحتى تاريخ 2016/7/30، تم الموافقة على 101 منها فيما تم رفض 38 وجاري العمل على مراجعة 39 طلبا جديدا.

وأشار إلى أن إجمالي سمات الدخول السياحية الصادرة من جميع الجهات خلال الفترة من 2015/1/1 لغاية 2015/12/31 بلغت 407.465 منها 252.122 سمات سياحية صدرت في كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية، فيما بلغت إجمالي سمات الدخول السياحية الصادرة من جميع الجهات خلال الفترة من 2016/1/1 لغاية 2016/7/28 (228.351) منها 124.592 سمات سياحية صدرت من المنافذ.

ونوه اللواء معرفي ان على صاحب التأشيرة الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها في البلاد وعدم تجاوز المدة التي تمنح له في التأشيرة تجنبا لتعرضه للمساءلة القانونية.

وبين إلى أن الجنسيات التي يمكنها الحصول على التأشيرة الفورية تشمل رعايا 52 دولة، بالإضافة إلى المقيمين بدول مجلس التعاون الخليجي الذين لديهم إقامات صالحة لا تقل عن (6 اشهر) تشمل 13 مهنة من المتخصصين.

بدوره أكد العميد مهندس علي المعيلي، أن خطط وبرامج التحديث التي ينفذها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تم تنفيذها بفضل الدعم الكامل من القيادة العليا لوزارة الداخلية وحرصها على دعم أجهزة الوزارة والعمل على تطويرها بشكل مستمر بما يحقق الأهداف الموضوعة والمنشودة.

وأوضح العميد المعيلي ان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسعى دائما إلى إيجاد آلية متطورة لتقديم خدمات متميزة للجمهور، ومواكبة مسيرة النهضة والتطور التي تشهدها الدولة في مختلف المجالات، وجعل الخدمات الالكترونية في متناول الجميع تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية العليا الرشيدة في تقديم أفضل الخدمات والارتقاء بدولة الكويت بشكل يعكس المكانة المرموقة التي وصلت إليها بين دول العالم.

وبين العميد المعيلي ان وزارة الداخلية ستقدم خدمة إصدار التأشيرات بنظام التأشيرة الالكترونية لدولة الكويت والذي يتيح لزوار دولة الكويت في الخارج أن يقوموا بتقديم طلب الحصول على تأشيرة الدخول عبر الموقع الإلكتروني للوزارة (www.moi.gov.kw)، بدلا من الانتظار لإصدار التأشيرة في مطار الكويت الدولي لدى وصولهم للبلاد.

وشدد أن النظام الجديد للتأشيرة الالكترونية يتمتع بمستوى عال من الامن والسلامة للحفاظ على بيانات المستخدمين والحفاظ عليها وعدم تسربها بأي شكل من الأشكال.

من جانبه أكد العميد الحشاش أن نظام التأشيرة الالكترونية تم تطبيقه على جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية، مبينا الشروط الواجب توافرها

للراغبين بالتقدم للحصول عليها، بحيث انه يجب ان لا يكون القادم للبلاد من حملة وثائق السفر وتذاكر المرور بكافة انواعها، وان لا يكون مسجلا بشأنه أية قيود أمنية تحول دون دخولهم البلاد أو الخروج منها، وفي حالة وجود اختلاف في بيانات سمة الدخول عن بيانات جواز السفر تعتبر سمة الدخول لاغية ولا يسمح لحاملها بالدخول.

وأكد الحشاش حرص الوزارة على توفير كافة الأجهزة الحديثة لهذا النظام وتقديم كل ما هو جديد طبقا لاستراتيجية وزارة الداخلية ورؤيتها لتطوير خدماتها لمواكبة أحدث النظم المتطورة.

وأوضح انه سيتم استيفاء رسوم التأشيرة والبالغة (3 دنانير كويتي) بعد الحصول عليها عن طريق منفذ الوصول عند قدوم الزائر للبلاد، وان الوزارة خصصت أجهزة خاصة لهذه الغاية.

من جانبه اعرب الوكيل المساعد لقطاع السياحة بوزارة الإعلام جاسم الحبيب، عن شكره للقيادة العليا لوزارة الداخلية على دعمها لإنشاء هذا النظام وتذليل الصعوبات امام ضيوف الكويت من السياح ورجال الأعمال.

وأضاف أن هذا النظام يأتي تأكيداً على توجهات حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لجعل الكويت مركزاً ماليا وتجاريا على المستوى العالمي، وبين أن وزارة الإعلام بالتعاون مع الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ستقوم بوضع خطة إعلامية لترويج هذا النظام وشرح مميزاته بهدف استقطاب اكبر عدد من الزوار والسياح الراغبين بزيارة الكويت.

بدوره قال السيد عماد الزيد، من غرفة الصناعة والتجارة ان النظام سيسهم بشكل كبير في تسهيل وتذليل الصعوبات التي تواجه رجال الأعمال اثناء سفرهم للبلاد، مؤكدا ان غرفة الصناعة والتجارة ستعمل على تسويق النظام وشرح مميزاته وما يقدمه من توفير للوقت والجهد والكلفة المالية وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في الدول التي يشملها النظام.

■ المعيلي: يحافظ على سرية الوثائق المرفقة ويتميز بالسهولة والسرعة

تطبيق التأشيرة الالكترونية

الاطلاع على البيانات

جانب من الحضور

من خلال غرس 19 قيمة تربوية في نفوسهم

اللجنة العليا لـ «واثق»: حريصون على تطوير المشروع واستمراريته لتأثيره الإيجابي في بناء الشخصية المتوازنة

عبدالرحمن المطيري

أكدت اللجنة العليا لمشروع غرس مبادئ الثقة بالنفس لدى طلبة المدارس الحكومية (واثق) حرصها على تطوير المشروع واستمراريته وزيادة عدد الطلاب المستفيدين منه لما له من أثر إيجابي وفاعل في بناء الشخصية المتوازنة لدى الطلبة من خلال غرس 19 قيمة تربوية في نفوسهم.

وقال رئيس اللجنة والمدير العام للهيئة العامة للشباب عبدالرحمن المطيري في تصريح صحافي امس الأحد بمناسبة انعقاد الاجتماع الأول للجنة للعام الدراسي 2016 /2017 إن رؤية اللجنة في تطوير المشروع المبني على شراكة وتعاون عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة ستعتمد على متابعة الخطة الاستراتيجية للمشروع.

وأضاف المطيري أن المشروع بات يخدم أكثر من 45 الف طالب وطالبة في 98 مدرسة من مختلف المراحل الدراسية مثنيا على الجهود المضنية التي بذلتها الإدارات المدرسية والمعلمون والمشرفون على المشروع في المدارس لعملهم التطوعي والدؤوب في كل انشطة (واثق).

وأوضح أن اللجنة اطلعت على دراسة ميدانية قام بها فريق متخصص من الأكاديميين حول اثر مشروع (واثق) على الطلبة والنتائج التي حققها على مدى الأعوام الثلاثة الماضية الذي شهد إطلاقه وتنفيذه واصفا (واثق) بانه أحد النماذج المثلى في الشراكة والتعاون بين الجهات الراعية للشباب لتحقيق التنمية الشبابية.

وذكر أن اللجنة اطلعت على التقرير الختامي لأعمال اللجان الفرعية التابعة لها للعام الدراسي 2015/ 2016 ومدى تحقيقها لاستراتيجية مشروع (واثق) خلال العام الدراسي الماضي.

وبين أن اللجنة تسعى إلى أن يعمم المشروع الذي يحمل رؤية (تكوين مجتمع شبابي قيمي وطموح) على أكبر عدد من المدارس للمساهمة في الارتقاء بكل عناصر المنظومة التعليمية وتوفير البيئة القيمية الداعمة لبناء شخصية الطالب.

وثمن المطيري الجهود الكبيرة للقائمين على مشروع (واثق) من مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب واللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ووزارات التربية والداخلية ممثلة بالشرطة المجتمعية إضافة إلى العناصر الرئيسية للمشروع وهم الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور والإدارات المدرسية.

وشهد الاجتماع تزكية الوكيل المساعد للأنشطة التربوية بوزارة التربية فيصل المقصيد نائبا لرئيس اللجنة العليا وحضره الأمين المساعد في اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التابعة للديوان الأميري محمد القلاف والوكيل المساعد لقطاع تنمية الشباب بوزارة (الشباب) بالتكليف مشعل السبيعي ومدير إدارة الشرطة المجتمعية العميد عبدالرحمن العبدالله والمستشار بمكتب وزير (الشباب) الدكتور عبدالرحمن الأحمد.

يذكر أن مشروع (واثق) انطلق قبل ثلاث سنوات ويضم خبراء من اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التابعة للديوان الأميري ونخبة مميزة من الناشطين في المجال التربوي والشبابي ويتضمن إقامة أنشطة علمية ومدروسة موجهة للفئات المستفيدة لتعزيز السلوك الايجابي لدى الطلبة.

أكد أن الإدارة مستمرة في استقبال المزيد

الرشيدي: 213 طلباً لـ «النشر الإلكتروني».. حتى الآن للحصول على تراخيص

أعلن الوكيل المساعد للصحافة والنشر والمطبوعات في وزارة الإعلام خالد الرشيدي أن عدد الطلبات المقدمة لإدارة النشر الإلكتروني حتى الآن بلغ 213 طلبا وتم تسجيل الطلبات المستوفية الشروط.

وقال الرشيدي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس الأحد إن الإدارة مستمرة في استقبال المزيد من طلبات الحصول على تراخيص للخدمات الإخبارية والوسائل الإعلامية المدرجة ضمن قانون الإعلام الإلكتروني الذي بدأ العمل به أخيرا.

وأضاف أن عملية التسجيل متواصلة وفق القانون والشروط المحددة خلال آلية تتسم بالمرونة في تسهيل الإجراءات عبر الموقع الإلكتروني ومن ثم الحضور للادارة لإتمام التسجيل وفق قانون تنظيم الإعلام الإلكتروني موضحا أن الإدارة أنشأت الموقع الإلكتروني لتسجيل طلبات ترخيص الخدمات الإخبارية والوسائل الإعلامية المدرجة ضمن قانون الإعلام الالكتروني إلى جانب فتح خطوط اتصالات أمام استفسارات الجمهور.

وثمن الجهود الداعمة التي يبذلها وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح الحمود ووكيل وزارة الإعلام طارق المزرم والوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية محمد الشمري للارتقاء بالإعلام الكويتي في كل الجوانب.

خالد الرشيدي

وأشاد بجهود العاملين في إدارة النشر الإلكتروني ومديرها لافي السبيعي الذين يبذلون جهودا كبيرة في سبيل إتمام إجراءات تسجيل المتقدمين للحصول على تراخيص العمل الإعلامي الإلكتروني.

وذكر الرشيدي ان قانون الإعلام الالكتروني بمواده يمثل نقلة إعلامية مهمة في تاريخ الإعلام الكويتي والعربي والذي يعمل على تطوير الممارسات الإعلامية بكل مهنية.

وبين أن تشريع قانون إعلامي إلكتروني في دولة الكويت يعد خطوة متقدمة في تعزيز الإعلام الهادف خلال الوسائل الإعلامية الإلكترونية نحو القيام في أداء الرسالة الاعلامية على أكمل وجه.

وقال إنه إيمانا من وزارة الإعلام باحترام الرأي والرأي الآخر وتأكيدا على تعامل الوزارة بكل شفافية وخصوصا فيما يتعلق بمشروع قانون تنظيم الإعلام الالكتروني فقد قامت الوزارة بتخصيص صفحة خاصة على موقعها الالكتروني لاستقبال كل الأسئلة والاستفسارات التي ترد بشأن مشروع تنظيم قانون الإعلام الالكتروني والرد عليها.

وكانت وزارة الإعلام الكويتية بدأت تطبيق القانون رقم 8 لسنة 2016 بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني الذي أقر ونشر في الجريدة الرسمية في فبراير الماضي من خلال اللائحة التنفيذية للقانون التي صدرت بالقرار الوزاري رقم 100 لسنة 2016 ونشرت في الجريدة الرسمية الأسبوع الماضي.